

تقرير المراجع المستقل إلى مساهمي شركة دور للضيافة (شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة دور للضيافة ("الشركة") والشركات التابعة لها (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وأدائها المالي الموحد وتدفعاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة. كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

الأمر الرئيسة للمراجعة

إن الأمر الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأي المراجع حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. فيما يلي وصف لكل أمر من الأمور الرئيسة للمراجعة وكيفية معالجته.

لقد التزمنا بمسؤولياتنا التي تم وصفها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. عليه، شملت مراجعتنا القيام بإجراءات صممت للرد على تقوينا لمخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات مراجعتنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر أساساً لرأينا في المراجعة عن القوائم المالية الموحدة المرفقة.

تقرير المراجع المستقل
إلى مساهمي شركة دور للضيافة
(شركة مساهمة سعودية) (تنمة)
الأمر الرئيسية للمراجعة (تنمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا
تقويم الانخفاض في قيمة الممتلكات والمعدات والمشاريع تحت الإنشاء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بلغ إجمالي الممتلكات والمعدات والمشاريع تحت الإنشاء الخاصة بالمجموعة مبلغ ٢,٨٤٩ مليون ريال سعودي، وهو ما يمثل ٨٣,٣٪ من إجمالي الموجودات. تقوم الإدارة بمراجعة القيم الدفترية لهذه الممتلكات والمعدات والمشاريع تحت الإنشاء وذلك للتأكد فيما إذا كان هناك مؤشرات محتملة على الانخفاض في القيمة. وفي حال وجود أي مؤشرات محتملة لتلك الموجودات، ستقوم الإدارة بتحديد القيمة القابلة للاسترداد. لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأنه يتطلب من الإدارة إبداء درجة من الأحكام الهامة عند فحص وجود مؤشرات على الانخفاض في القيمة. كما أن الانخفاض المحتمل، إن وجد، قد يكون له أثر جوهري على قائمة المركز المالي الموحدة ونتائج العمليات الموحدة للمجموعة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح (٥-٢) حول القوائم المالية الموحدة بشأن السياسة المحاسبية الخاصة بالانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية والإيضاح (١٣) بشأن الإفصاح عن الممتلكات والمعدات والإيضاح (١٤) بشأن الإفصاح عن المشاريع تحت الإنشاء.	- تضمنت إجراءات مراجعتنا، من بين إجراءات أخرى، ما يلي: - تقويم مدى ملائمة إجراءات الإدارة للتأكد من وجود دليل على الانخفاض في القيمة من عدمه. - تقييم افتراضات وتقديرات المجموعة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد لموجوداتها، متضمنة تلك المتعلقة بمعدل الأشغال ومتوسط معدلات الغرف ومصروفات التشغيل ومعدلات الخصم. - فحص قائمة دخل العمليات للوحدات المدرة للنقدية المرتبطة بالممتلكات والمعدات خلال السنة. - فحص التقارير الداخلية (بما في ذلك محاضر اجتماعات مجلس الإدارة) لتقييم الخطط المستقبلية المتعلقة بالممتلكات والمعدات. - التحقق من دقة احتساب نماذج الانخفاض في القيمة، ومطابقة البيانات ذات العلاقة مع أحدث خطط العمل والموازنات. - تقويم مدى كفاية إفصاحات المجموعة بشأن الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية في القوائم المالية الموحدة.

تقرير المراجع المستقل
إلى مساهمي شركة دور للضيافة
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

الأمر الرئيسي للمراجعة (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا
الدعوى القانونية ضد المؤسسة المالية المحلية كما هو مبين في الإيضاح (٢٤) حول القوائم المالية الموحدة، تطعن الشركة في صحة اتفاقيتين لمقايضة أسعار الفائدة للمشتقات بمبلغ أسمي ٧٧٥ مليون ريال سعودي ("الاتفاقيتين") المبرمتين مع إحدى المؤسسات المالية المحلية. بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٢٢، أقامت الشركة دعوى قضائية جديدة أمام لجنة المنازعات والمخالفات المصرفية والتمويلية. لا تزال الدعوى الجديدة في مراحل أولية لدى لجنة المنازعات المصرفية ولا يمكن التنبؤ بالنتيجة المحتملة بشكل معقول في هذه المرحلة. لم تقم الإدارة سابقاً بالمحاسبة عن هذه المشتقات، وكان تقريرنا للفترة السابقة متحفظ بشأن الأمر نفسه. خلال السنة، قامت الإدارة بتعديل محاسبة هذه المشتقات بأثر رجعي. لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية نظراً للأهمية النسبية لمبلغ الاتفاقيات، وأي نتائج سلبية غير متوقعة للدعوى يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة ونتائج عملياتها أو تدفقاتها النقدية المستقبلية. يرجى الرجوع إلى الإيضاح (٢-٥) حول القوائم المالية الموحدة بشأن السياسة المحاسبية الخاصة بالمطلوبات المحتملة والإيضاح (٢٤) بشأن الإفصاح عن المشتقات والإيضاح (٣٥) لتعديلات الفترات السابقة.	تضمنت إجراءات مراجعتنا، من بين إجراءات أخرى، ما يلي: - لقد حصلنا واطلعنا على الاتفاقيات للحصول على فهم لصفقات المشتقات المعنية والشروط الأساسية. لقد حصلنا أيضاً على تأكيد مباشر من المؤسسة المالية بشأن صفقات المشتقات القائمة وتقييمها في السوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. - قمنا باختبار القيم العادلة للمشتقات المفصح عنها في الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة. - اطلعنا على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة ولجنة المراجعة المنعقدة خلال عام ٢٠٢٢ مع التركيز بشكل خاص على السير العام للدعوى. - حصلنا على خطاب من المستشار القانوني الخارجي للشركة حول حالة الإجراءات القانونية. - قمنا بتقييم الأثر الرجعي للتسويات المتعلقة للفترة السابقة والتأكد أن هذا التعديل بأثر الرجعي كما في الإيضاح (٣٥)، هو وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٨). - تقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات العلاقة المدرجة في القوائم المالية الموحدة.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة ٢٠٢٢

تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة ٢٠٢٢، فيما عدا القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى في تقريره السنوي. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة ٢٠٢٢ متوفر لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولن نُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، يتم الأخذ في الحسبان فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

تقرير المراجع المستقل إلى مساهمي شركة دور للضيافة (شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

مسؤوليات مجلس الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي يراها مجلس الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقويم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى مجلس الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية الموحدة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. وبعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- استنتاج مدى ملائمة تطبيق مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.

تقرير المراجع المستقل
إلى مساهمي شركة دور للضيافة
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على ما يكفي من أدلة مراجعة ملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة حسابات المجموعة. ونظل المسؤولين الوحيدين عن رأينا في المراجعة.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.
- كما أننا نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعند الاقتضاء، نبلغهم بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.
- ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، وبناءً على ذلك تعد هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما - في ظروف نادرة للغاية - نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أن التبعات السلبية للإبلاغ عنها تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن إرنست ويونغ للخدمات المهنية



فهد محمد الطعيمي
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٣٥٤)

الرياض: ٨ شعبان ١٤٤٤ هـ
(٢٨ فبراير ٢٠٢٣)

السادة / مساهمي شركة دور للضيافة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

يسر لجنة المراجعة أن تقدم للسادة مساهمي شركة دور للضيافة ملخص تقريرها السنوي عن أعمال وأداء اللجنة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، وفيما يلي ملخص التقرير.

هدف لجنة المراجعة:

تؤدي لجنة المراجعة أعمالها وفق المهام والمسؤوليات الواردة في نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة ولأئحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية ولأئحة حوكمة الشركة المتضمنة ما ورد في لأئحة لجنة المراجعة المعتمدة بالشركة.

وتهدف لجنة المراجعة إلى التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفعالية وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة لمساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته المتعلقة بالرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية والتقارير المالية ودعم استقلالية وموضوعية المراجعة الداخلية والخارجية.

تكوين لجنة المراجعة:

شكلت الجمعية العامة غير العادية رقم (13) والتي عقدت بتاريخ 01 جمادى الأولى 1443هـ الموافق 05 ديسمبر 2021م بناءً على اقتراح مجلس إدارة الشركة لجنة مراجعة من أربعة أعضاء، اثنان منهم من مجلس الإدارة، واثنان مستقلان من خارج الشركة وهم:

- | | | |
|---|---|-------------|
| • الأستاذ / طلال بن عبدالمحسن الملا فح | (عضو مجلس إدارة مستقل) | رئيس اللجنة |
| • الأستاذ / عبدالله بن طارق القصبى | (عضو مجلس إدارة مستقل) | عضو اللجنة |
| • الأستاذ / إبراهيم بن سالم الرويس | (من خارج المجلس مختص بالشؤون المالية والإدارية) | عضو اللجنة |
| • الأستاذ / عبدالرحمن بن عبدالله الدحيم | (من خارج المجلس مختص بالشؤون المالية والإدارية) | عضو اللجنة |

اجتماعات لجنة المراجعة والمهام التي قامت بها:

- عقدت لجنة المراجعة خلال العام المالي 2022م (7) اجتماعات قامت خلالها بالمهام التالية:
- الاطلاع على القوائم المالية السنوية المراجعة للعام 2021م وكذلك القوائم المالية الربعية المفحوصة لعام 2022م ومتابعة الإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها لمعالجة ملاحظات المراجع الخارجي.
- الإشراف على مهام المراجعة الداخلية ومتابعة التقارير الدورية المقدمة من إدارة المراجعة الداخلية.
- مناقشة عروض المراجع الخارجي والتوصية لمجلس الإدارة بالاختيار، والإشراف على خطة ونطاق عمل المراجع الخارجي والتأكد من استقلاليته.
- متابعة تطبيق المهام الواردة في نظام الشركات، ولأئحة حوكمة الشركات ولأئحة لجنة المراجعة المعتمدة بالشركة.
- اعتماد خطة المراجعة الداخلية للعام 2022م، ومتابعة تنفيذها بالاطلاع على تقارير إدارة المراجعة الداخلية كل ثلاثة أشهر.
- متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة بتقارير إدارة المراجعة الداخلية خلال العام 2022م بصورة دورية للتأكد من معالجتها في الوقت المناسب.

- الاجتماع مع مراجع الحسابات الخارجي لمعرفة الأمور الجوهرية لأعمال مراجعة حسابات الشركة ومتابعة وضع القضية المرفوعة من الشركة فيما يخص الاتفاقيتين الموقعيتين مع أحد الجهات المالية والتي تطعن الشركة في صحتها.

رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية وتقييم المخاطر في الشركة.

قامت لجنة المراجعة خلال عام 2022م بالرقابة والاشراف على أداء المراجعة الداخلية والتأكد من استقلاليتها عن الإدارة التنفيذية، كما قامت لجنة المراجعة بمراجعة التقارير التي رفعتها إدارة المراجعة الداخلية والمتعلقة بفحص نظام الرقابة الداخلية لعام 2022م، وقدمت اللجنة توصياتها لإدارة الشركة بغرض معالجة نقاط الضعف ولم تظهر نتائج المراجعة ضعفاً جوهرياً في نظام وإجراءات الرقابة الداخلية، وبناءً على المعطيات التي حصلت عليها اللجنة من إدارة المراجعة الداخلية والإدارة المالية والمراجع الخارجي. الأمر الذي دعم قناعة لجنة المراجعة بكفاية وفعالية نظم وإجراءات الرقابة الداخلية والمالية في الشركة. علماً بأن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

وفي الختام تتقدم لجنة المراجعة بجزيل الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة والرئيس التنفيذي للشركة ورؤساء الإدارة المختصة في الشركة على مساندتهم ودعمهم للجنة لإنجاز مهامها ومتابعتهم لتحقيق أهداف وتطلعات مساهمي الشركة، وكذلك لمنسوبي الشركة على أدائهم الجيد خلال 2022م.

... والله ولي التوفيق ...

رئيس لجنة المراجعة

طلال بن عبدالمحسن الملا فح

التاريخ	29	07	1444هـ
الموافق	20	02	2023م

توصية لجنة المراجعة

أوصت لجنة المراجعة باجتماعها المنعقد بتاريخ 29 رجب 1444هـ الموافق 20 فبراير 2023م إلى مجلس الإدارة بترشيح مكاتب المحاسبة كل من:

1. شركة أرنست ويونغ وشركاهم (محاسبون قانونيون) (EY).
2. شركة برايس ووتر هاوس كوبرز (محاسبون قانونيون) (PWC).
3. شركة كي بي إم جي (محاسبون قانونيون) (KPMG).

وذلك للعرض على الجمعية العامة للمساهمين لتعيين واحد منهما لمراجعة حسابات الشركة ابتداءً من الربع الثاني من عام 2023م وحتى نهاية الربع الأول من عام 2024م بما فيها مراجعة الحسابات الختامية للشركة لعام 2023م.

.. والله ولي التوفيق ..

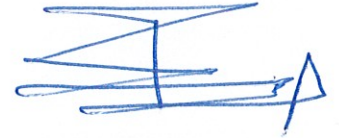
عضو مجلس الإدارة

ورئيس لجنة المراجعة



طلال بن عبدالمحسن الملاخ

أمين سر اللجنة



أحمد بن مبارك باحارثة



التاريخ	01	08	1444هـ
الموافق	21	02	2023م

قرار

وافق مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (273) المنعقد بتاريخ 01 شعبان 1444هـ الموافق 21 فبراير 2023م

على توصية لجنة المراجعة باجتماعها المنعقد بتاريخ 20 فبراير 2023م بترشيح كل من:

1. شركة أرنست ويونغ وشركاهم (محاسبون قانونيون) (EY).
2. شركة برايس ووتر هاوس كوبرز (محاسبون قانونيون) (PWC).
3. شركة كي بي إم جي (محاسبون قانونيون) (KPMG).

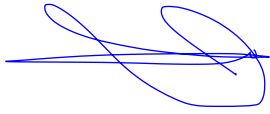
لمراجعة حسابات الشركة لعام 2023م وعرضها على الجمعية العامة للمساهمين، لاختيار أحدهما لفحص

ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والرابع والسنوي من العام المالي 2023م وكذلك الربع

الأول من العام المالي 2024م.

.. والله ولي التوفيق ..

رئيس مجلس الإدارة

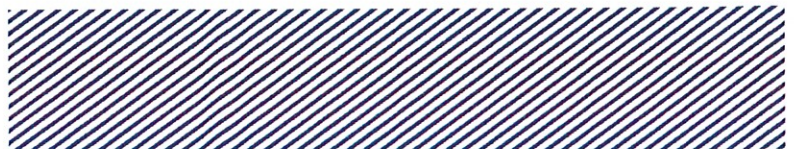


بدر بن عبدالله العيسى

أمين مجلس الإدارة



أحمد بن مبارك باحرثة



العروض المقدمة من مكاتب مراجعة الحسابات الخارجية لمراجعة حسابات شركة دور
للضيافة للربع الثاني والثالث والرابع والسنوي من العام المالي 2023م
والربع الأول من العام المالي 2024م:

الشركة	
شركة أرنست ويونغ (محاسبون قانونيون) (EY)	1
شركة برايس ووتر هاوس كوبرز (PWC)	2
شركة كي بي ام جي (KPMG)	3



التاريخ	01	08	1444هـ
الموافق	21	02	2023م

قرار

وافق مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (273) المنعقد بتاريخ 01 شعبان 1444هـ الموافق 21 فبراير 2023م على توصية لجنة المكافآت والترشيحات باجتماعها المنعقد 28 رجب 1444هـ الموافق 19 فبراير 2023م إلى الجمعية العامة للمساهمين بصرف مبلغ (1,800,000) ريال عبارة عن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي 2022م بواقع (200,000) ريال لكل عضو وعرض ذلك على الجمعية العامة للمساهمين للتصويت عليها.

.. والله ولي التوفيق ..

رئيس مجلس الإدارة

بدر بن عبدالله العيسى

أمين مجلس الإدارة

أحمد بن مبارك باحارثة

